

## آليات عمل السياسة المالية

كانت ادوات السياسة المالية التي هي الانفاق الحكومي والايرادات وخصوصاً الضرائب ذات تاثير ضعيف على الطلب الكلي بسبب صغر حجمها وفلسفة النظام الاقتصادي وقتئذ اذ أن الدولة وكما هو معروف كان واجبها مقصوراً على الدفاع وحفظ الامن وتطبيق العدالة وهذه المهام لا تتطلب كثيراً من الاموال، اي ان الانفاق الحكومي كان قليلاً وبالتالي فإن الضرائب التي يجب جابيتها هي الأخرى قليلة.

اما في الاقتصاد المعاصر فان السياسة المالية تؤدي دوراً في غاية الاهمية لأنها تقوم ومن خلال ادواتها بمعالجة الاختلالات التي تحصل داخل الاقتصاد اذ أن الهدف الاساسي للسياسة المالية هو تحقيق حالة الأستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستويات عالية من النمو وجعل خطوات التنمية تسير بصورة صحيحة. ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو ما المتغيرات الاقتصادية التي تعمل السياسة المالية في التأثير عليها من اجل خلق حالة الاستقرار الاقتصادي وما هي اهم اداة من ادوات السياسة المالية التي تملك التأثير الاكبر على هذه المتغيرات الاقتصادية. لاشك ان البلدان التي تشهد استقراراً اقتصادياً وبالتالي نمواً اقتصادياً هي البلدان التي تعمل على ان يكون التشغيل للموارد الاقتصادية في اعلى مستوياته والمستوى العام للأسعار في ادنى مستوياته، بمعنى اخر ان الاستقرار الاقتصادي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استقرار هذين المتغيرين: الأستخدام Employment والتضخم Inflation ، ولما كانت السياسة المالية وبالتكامل مع عمل السياسة النقدية تدفع الى التأثير في مستوى الأستخدام ومستوى التضخم في داخل الاقتصاد، وعلى القائمين على هاتين السياستين ان يقوموا بسلسلة من الاجراءات من اجل السيطرة على حركة هذين المتغيرين واذا ما تمت السيطرة عليهما من قبل السياسات المالية والنقدية فسوف تصل السياسات الى هدفها المنشود وبالتالي تحقيق

النمو والرفاه الاقتصادي في البلد ويأتي اسلوب التأثير للسياسة المالية من خلال امرين هما:

1- التأثير على الطلب الكلي من خلال التأثير على مكوناته، فاذا ما حصل اختلال في الطلب الكلي بمعنى اخر لا يوجد تناسب بين حجم الطلب الكلي وحجم العرض الكلي هنا تتدخل السياسة المالية من اجل رفع او خفض الطلب الكلي لمستوى العرض الكلي من خلال سياسة مالية توسعية او انكماشية او كليهما معاً.

2- الحالة الثانية التي يمكن للسياسة المالية ان تؤثر فيها هي حالة وجود قوى احتكارية تحاول السيطرة على الاسعار والاجور حيث تحاول السياسة المالية هنا ان تفرض الحالة التنافسية من خلال برامج الانفاق العام وسياسة ضريبة الدخل النوعية التي تعمل على الربط بين الزيادة في الاجور والزيادة في الانتاجية وكذلك تعمل السياسة المالية على تشجيع ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار من خلال التكامل الألي الذي تؤديه مع السياسة النقدية.

ولما كانت السياسة المالية تعني فيما تعنيه ان الحكومة تستخدم الضرائب والانفاق من اجل احداث تغييرات في مخرجات الاقتصاد الكلي علينا ان نتساءل هنا ايهما اكثر اثراً؟ هل ان الضرائب اكثر اثراً في المتغيرات الاقتصادية وبالتالي في التغيرات التي تحصل في مخرجات الاقتصاد الكلي؟ ام ان الانفاق العام هو الذي يؤثر اكثر في المتغيرات الاقتصادية؟.

اثبتت الدراسات التي اجريت من اجل اختبار فاعلية السياسة المالية ان هذا الامر يختلف باختلاف الطبيعة الاقتصادية للبلد الذي يتم اختباره والهيكل الاقتصادي له حيث ظهر من خلال هذه الدراسات ان البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية وذات اقتصاد احادي يكون الانفاق العام اكثر اثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي هو الاقدر على احداث تبديلات في مخرجات الاقتصاد الكلي.

اما في البلدان المتقدمة التي تشكل الضرائب الجزء الاكبر من ايرادات الحكومة والجزء الاكبر ياتي من ضرائب الدخل الشخصي تلعب الدور الاساسي في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ولكن هذا لا يعني الغاء الدور الذي يؤديه الانفاق العام في الحياة الاقتصادية لهذه البلدان حيث يستطيع كلا هذين المتغيرين (الضرائب والانفاق العام) من التأثير على الطلب الكلي اذ تستطيع الحكومة احداث تغييرات على الطلب الكلي من خلال الاتي:

1- زيادة او خفض المشتريات من السلع والخدمات.

2- رفع او خفض الضرائب.

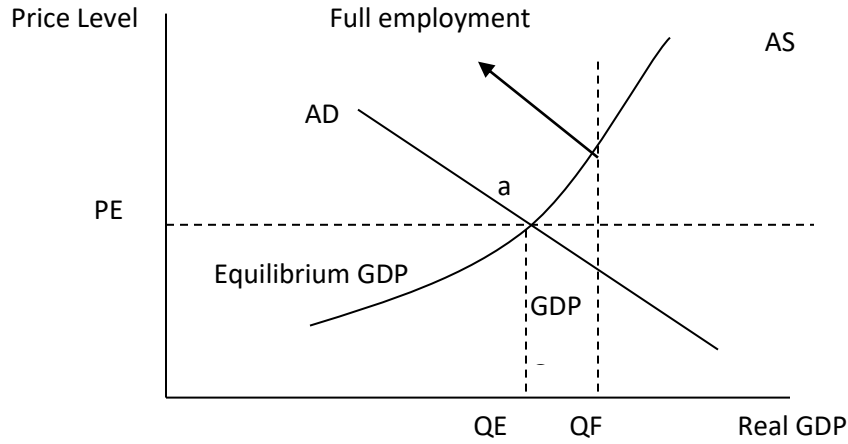
3- التغيير في مستوى المدفوعات التحويلية.

وهذا هو عينه ما حاولت النظرية الكينزية ان تضعه موضع التطبيق خلال ازمة الكساد والنظرة الى الدولة على انها دولة متداخلة في الحياة الاقتصادية ومعالجة مشاكل الاقتصاد الكلي في التضخم او البطالة من خلال التأثير على الطلب الكلي وكذلك تصحيح الاختلال الذي يحصل في الأسواق عبر هذا التدخل المباشر للحكومة وهذا يعني ان الحكومة تتدخل من اجل ادارة مستوى الطلب الكلي اي انها تعمل على زيادة الطلب الكلي في حالة العجز فيه وخفض الطلب الكلي عندما يكون فائضاً فيه اي ان السياسة المالية تعمل من خلال الانتقالات التي تصل في منحنى الطلب الكلي.

لقد اكد كينز على ان التغييرات التي تحصل في الطلب الكلي تحصل بسبب التغيير في السلوك الاستهلاكي اذ ان الضخ الجديد للانفاق في داخل التدفق الدوري للدخل يؤدي الى ان يتضاعف الانفاق الكلي بشكل اكبر من الزيادة الاولى التي ولدها هذا الانفاق.

ومن اجل التعرف على الكيفية التي يتم بها انتقال منحنى الطلب الكلي نلاحظ الشكل الاتي:

### التوازن عند فترة الركود

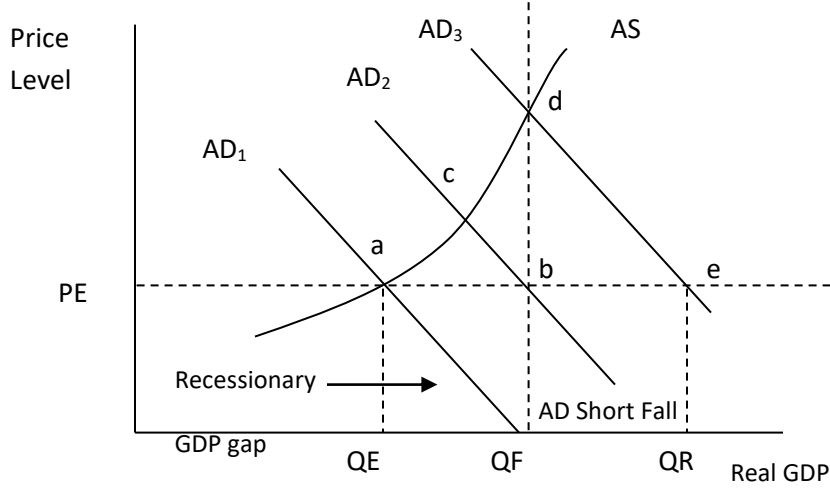


يصف لنا الشكل في اعلاه الاقتصاد في حالة الركود الاقتصادي اي ان هناك نقصاً في الطلب الكلي وتوجد مشكلة البطالة ويظهر لنا التوازن عند نقطة a وتوجد فجوة للناتج الاجمالي GDP مقدارها  $(QE - QF)$  فلا بد من ردم هذه الفجوة حتى تنتشل الاقتصاد من حالة الركود او وصولاً الى حالة الاستخدام الكامل، وهنا يأتي دور السياسة المالية من اجل تحقيق هذا الهدف الذي يتحقق من خلال استخدام الحكومة لقوة ادواتها المتمثلة في الضرائب والانفاق والتي تؤدي الى احداث نقلات في الطلب الكلي Aggregate Demand اذ ان احدهما او كليهما يعمل على تحفيز الاستهلاك او الاستثمار من زيادة المشتريات الحكومية او الضرائب، وهذا سوف يعمل على اخراج الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها والتقليل من مشكلة البطالة.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو ما المقدار الذي لابد لمنحنى الطلب الكلي (AD) ان ينتقل به الى الاعلى؟ والسؤال الاخر كيف نحصل على الانتقال المطلوب؟

هذه التساؤلات يمكن توضيح الاجابة عليها من خلال الشكل الاتي:

### انتقال منحني الطلب الكلي AD



يوضح الشكل في اعلاه مستوى الاسعار Price level على المحور العمودي وعلى المحور الافقي يوضح الناتج الحقيقي Real GDP ويصف هذا الشكل التنقلات التي تحصل لمنحني الطلب الكلي اذ ان التصور الاول للنموذج الكنزري يظهر ان الوصول الى حالة الأستخدام الكامل Full-Employment والقضاء على حالة الركود الاقتصادي Recessionary Economic يتم من خلال انتقال منحني الطلب الكلي  $AD_1$  الى  $AD_2$  بمعنى اخر من النقطة a الى b وبذلك يتحقق هذا الهدف الا ان هذا لا يتحقق الا في ظل شروط منها:

1- ان يكون منحني العرض الكلي Aggregate Supply Curve افقياً.

2- ان تبقى الاسعار ثابتة ولا تتغير عند تغير الطلب الكلي اي انها تبقى عند مستوى

.PE

ولأن هذين الشرطين غير متوفرين في الواقع، اذ ان زيادة الطلب الكلي تؤدي الى احداث تغيرات في منحني العرض الكلي فيتغير الى الاعلى باتجاه اليمين وكذلك فإن مستوى الاسعار يتغير فلا يكون التوازن عند النقطة b بل سوف يكون عند النقطة (C)

وهذه النقطة او هذا التوازن هو اقل من مستوى الاستخدام الكامل فلا يتحقق الهدف المنشود من الوصول اليه وازالة حالة الركود في الاقتصاد.

فلم يبقا امامنا إلا احداث تغييرات في الطلب الكلي إلا بمقدار يفوق فجوة الناتج الاجمالي وهذا يتم عند الانتقال من منحنى الطلي الكلي  $AD_1$  الى منحنى الطلب الكلي  $AD_3$  اي ان التوازن يكون عند النقطة (d) حيث يكون هذا التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل Full – Employment وتختفي فجوة الركود حيث يكون مستوى الناتج الحقيقي Real GDP يكون عند QF بدلاً من QE وهذا يدل على ان زيادة الطلب الكلي ادت

الى زيادة مستوى الأسعار وكذلك الناتج الحقيقي Real GDP

وهكذا فإن زيادة الانفاق الحكومي من خلال زيادة المشتريات الحكومية على السلع والخدمات هو من المحفزات الرئيسية لانتقال الطلب الكلي لأنها تضاف اليه مباشرة فتعمل على تحريكه.

### السياسة المالية وتأثيرات المضاعف

ان الزيادة التي تحصل في الانفاق الحكومي سوف تعمل على خلق تيار اضافي من الدخل داخل التدفق الدوري للدخل، وهذه الاضافة في الدخل ستتحول الى انفاق وهذا الاخير يتحول الى دخل والذي يتحول الى انفاق وهكذا تستمر وتتكرر هذه العملية الى ان تكتمل دورة الزيادة في الانفاق الحكومي وهذا كله بطبيعة الحال له تأثيرات على الطلب الكلي. ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو ما هو مقدار التغير في الانفاق الذي ينشأ من الحقن الجديد للانفاق الحكومي؟ وعلى ماذا يعتمد بالدرجة الأساس حتى يتحدد هذا المقدار.

ان كل دينار ينفق من قبل الحكومة سوف تكون له تأثيرات مضاعفة على الطلب الكلي لأن مقدار التغير في الأنفاق يعتمد على قيمة المضاعف وهذا الاخير يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والذي يمكن تعريفه على انه مقدار التغير في الانفاق

الاستهلاكي نتيجة التغير في الدخل الممكن التصرف به، اذ يمكن استخراج قيمته من خلال القانون الاتي:

$$\text{Marginal Propensity to Consume (MPC)} = \frac{\text{change in consumption}}{\text{change in disposable income}}$$

Or

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta y}$$

وكذلك يمكن القول انه (اي المضاعف) يعتمد على الميل الحدي للاادخار (MPS) الذي هو مقدار التأثير الذي يتركه كل دولار يتغير فيه الدخل على الادخار لدى الافراد او هو التغيير في الادخار مقسوماً على التغير في الدخل الممكن التصرف فيه كما في القانون الاتي:

$$\text{Marginal propensity to save (MPS)} = \frac{\text{change in saving}}{\text{change in disposable income}}$$

Or

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

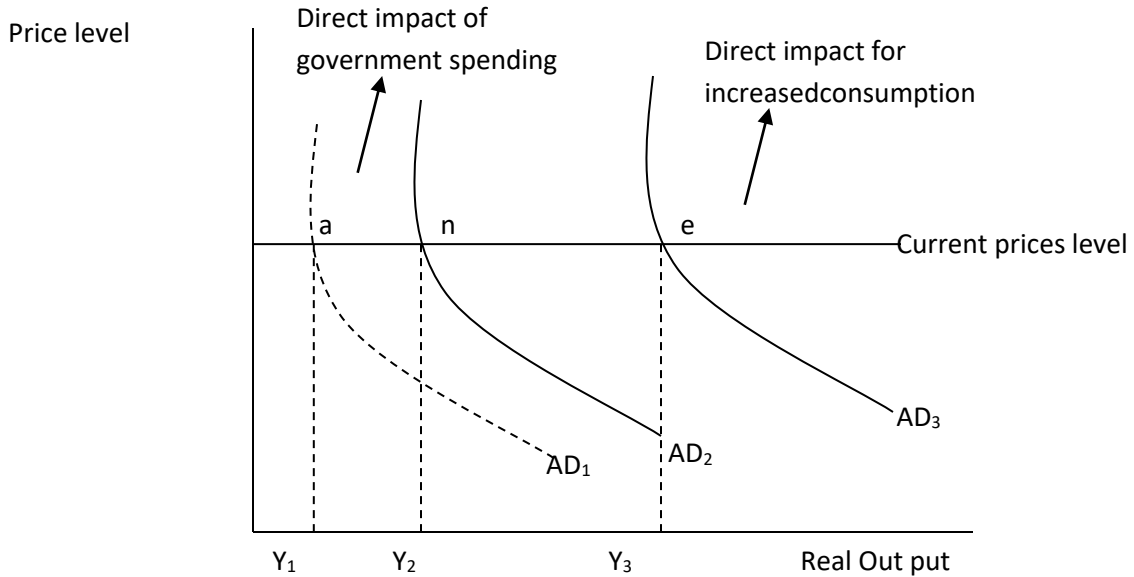
فإذا حصل زيادة الانفاق مقدارها 100 دولار مثلاً فإن زيادة في الدخل سوف تحصل بالمقدار نفسه في الدورة الاولى لهذه الزيادة وبما ان توزيع هذه الزيادة في الدخل تعتمد على الميل الحدي للاستهلاك وهنا افترضنا مقداره 0.75 وايضاً تعتمد على الميل الحدي للاادخار وهنا مقدارها 0.25 وعليه لابد ان يذهب للانفاق الاستهلاكي 75 دولاراً وللادخار 25 دولاراً ومن الزيادة في الانفاق الاستهلاكي تبدأ الدورة الثانية للدخل حيث يذهب جزء منها للاستهلاك والجزء الاخر الى الادخار وهكذا تستمر الزيادة التراكمية في الدخل الى ان تصل الى 400 دولار حيث تلعب قيمة المضاعف الدور الأساسي في تحديد الزيادة التراكمية في الدخل ويمكن تحديدها من خلال القانوني الاتي:

Net Spending Injection in spending  $\times$  Total Change = Multiplier  
(income)

$$100 = 400 \times T.C.S. = 4$$

ولابد ان نشير الى ان تأثير المضاعف لا يظهر بصورة مباشرة بل ان هناك مرحلة تسبق ظهور تأثير المضاعف وهي مرحلة تأثير الزيادة الجديدة في الانفاق الحكومي المحقونة الى الدورة الداخلية بمعنى اخر ان هناك انتقالين لمنحنى الطلب الكلي الاول بفعل الزيادة الجديدة في الأنفاق الحكومي والثاني يفعل تأثيرات المضاعف على الانفاق الاستهلاكي. ويمكن توضيح هذا الانتقال في منحنى الطلب الكلي من خلال الشكل الاتي:

التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على منحنى الطلب الكلي.



نلاحظ من خلال الشكل في اعلاه ان نقطة a تمثل التوازن قبل حدوث زيادة في الأنفاق الحكومي وهي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي ( $AD_1$ ) مع منحنى مستوى الاسعار الجارية وعند حصول حقن جديد في الانفاق الحكومي يحصل تأثير مباشر لهذا الحقن وبالمقدار نفسه الذي افترضناه (100) وهذا يؤدي الى انتقال التوازن من النقطة a الى n



بمعنى اخر تحرك منحني الطلب الكلي من  $AD_1$  الى  $AD_2$  فيؤدي الى انتقال الناتج الحقيقي Real output من  $Y_1$  الى  $Y_2$ .

ولكن هذا التأثير المباشر للزيادة الجديد سرعان ما يظهر التأثير غير المباشر من خلال المضاعف وعمله حيث تحفز هذه الزيادة في الانفاق الحكومي الانفاق الاستهلاكي الخاص فيعمل على انتقال التوازن من النقطة N الى e حيث يكون منحني الطلب الكلي قد تحرك من المنحني  $AD_2$  الى  $AD_3$  وهذا الانتقال كله يحدث على منحني الاسعار الجارية ويتحرك ايضاً الناتج الحقيقي من  $Y_2$  الى  $Y_3$ .

وبهذا يمكن القول ان تأثير المحفزات المالية على الطلب الكلي يتضمن امرين الاول هو الأنفاق الحكومي الجديد والثاني كل التأثيرات اللاحقة التي من زيادة الانفاق الاستهلاكي بفعل تأثير المضاعف.

ويمكن توضيح هذه الزيادات المتراكمة في الانفاق من خلال المعادلة التالية:

الزيادة المتراكمة = الحقن الانفاقي الجديد + الزيادة المحفزة في الأستهلاك

وهنا يبرز لدينا سؤال حول المقدار الواجب حقته من الانفاق الحكومي لان انه يحدث تأثيرات على الطلب الكلي من خلال زيادة الانفاق الحكومي و من ثم فان هذا المضاعف نفسه قد يرفع من نسبة الخطأ الناجم عن الزيادة المفرطة في الانفاق الحكومي والذي قد يؤدي الى حدوث زيادة كبيرة في الطلب الكلي اذ يقود الى حدوث مشكلة التضخم Inflation وبهذا تكون الزيادة في الانفاق الحكومي بدلاً من ان تعالج مشكلة الركود recession و من ثم تذهب بنا الى مشكلة التضخم.

وعليه فأن راسم السياسة الاقتصادية لا بد ان يعرف بدقة مقدار الزيادة اللازمة في الانفاق الحكومي حتى يجنب الاقتصاد الوقوع في مشكلة التضخم ويستطيع ان يعمل على ذلك من خلال معرفة مقدار الزيادة المطلوب في الطلب الكلي ايضاً كذلك معرفة مقدار المضاعف Multiplier وبعد هذا يتمكن من استخراج الكمية الواجب زيادتها

من الانفاق الحكومي من اجل الوصول الى الهدف المنشود ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً من خلال الصيغة الآتية :

$$\frac{\text{المحفزات المطلوبة} = \text{الكمية التوازنية المطلوبة للطلب الكلي}}{\text{المضاعف}}$$

فلو فرضنا ان التوازن المطلوب للطلب الكلي هو 400 وان قيمة المضاعف 4 لأمكن استخراج مقدار الانفاق الحكومي المطلوب من خلال تطبيق الصيغة في اعلاه

$$D.F.S = \frac{400}{4} = 100$$

اذن لابد من زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100 حتى تصل الى الطلب الكلي المتوازن والذي تعالج عنده مشكلة الركود الاقتصادي.

بعد ان تعرفنا على كيفية تأثير الانفاق الحكومي على الطلب الكلي من عمل المضاعف لابد من التعرف على الاثار التي تتركها الضرائب على الطلب الكلي فكما ان الانفاق الحكومي يساهم في غلق او تقليص الفجوة الأنكماشية في الناتج المحلي، كذلك تفعل الضرائب فالطريق ليس محصوراً في الأول اذ ان زيادة الطلب يستلزم معه زيادة الناتج والأستخدام وهذا يمكن ان ينشأ من خلال التأثيرات المتنقلة للاستهلاك الخاص والأستثمار والتوسع في الطلب على الصادرات، بمعنى اخر ان التغيرات التي تحصل في القطاع الخاص او القطاع العام يمكن ان تؤثر في الطلب الكلي فأن كلاً من الاستهلاك الخاص والاستثمار والصادرات يمكن ان تتغير باستمرار وهنا يأتي دور السياسة المالية في توجيه هذا التغيير عبر الية الضرائب، اذ ان كل تخفيض في الضرائب يمكن ان يؤدي الى زيادة في الدخل الممكن التصرف فيه من المستهلكين او القطاع الخاص وهذا من شأنه ان يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والعكس بالعكس.

ويمكن توضيح تأثير الضرائب على كل من الاستهلاك والاستثمار من خلال الآتي:

**1- الضرائب والأستهلاك:** تؤدي الضرائب دوراً كبيراً في التأثير على الاستهلاك من خلال تخفيضها اذ تؤثر تأثيراً مباشراً على الدخل الممكن للتصرف فيه فتعمل على زيادته و من ثم زيادة الاستهلاك. ولكن السؤال الذي يثار هنا هو كيف ان تخفيض الضرائب يحقق هذا الفعل؟ وماهو الطريق الذي تسلكه من اجل احداث هذا الاثر؟ والى أي حد يمكن ان يزداد الأستهلاك اذا ماخفضت الضرائب؟ ان الاجابة عن هذه الاسئلة تتضح بعد التعرف على المتغير الذي من خلاله تستطيع الضرائب احداث هذا الأثر الا وهو الميل الحدي للأستهلاك (MPC). ان المستهلك يحاول ان يدخر جزء من الدخل المتاح الذي زاد لديه بعد خفض الضرائب ويستهلك الجزء المتبقي وهنا ياتي دور الميل الحدي للأستهلاك لأن هذا المتغير هو الذي يحدد للمستهلك الكمية التي يجب ان يستهلكها من الدخل الذي ارتفع لديه، فكلما كان الميل الحدي للأستهلاك كبيراً كان الجزء المخصص للأستهلاك اكبر وبالعكس أي اذا كان الميل الحدي للأستهلاك اقل كان الجزء المخصص للأستهلاك اقل فلو فرضنا ان الميل الحدي للأستهلاك كان 0.75 وكانت الضرائب قد خفضت بمقدار 100 فما هو حجم الزيادة في الأستهلاك؟

يمكن استخراج هذه الزيادة في الأستهلاك من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{الزيادة الاولى في الاستهلاك} = \text{الميل الحدي للاستهلاك} * \text{حجم الضريبة المخفضة} \\ = 100 * 0.75 = 75$$

اما لو كان الميل الحدي للأستهلاك 0.60 فإن الزيادة تكون كالاتي:

$$\text{الزيادة الاولى في الاستهلاك} = 100 \times 0.60 = 60$$

وهكذا فإن تأثير الضرائب سوف يعمل على زيادة الدخل الممكن للتصرف فيه وهذا بدوره سوف يعمل على تشجيع الانفاق الاستهلاكي والذي يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين.

هذه الزيادة في الأنفاق الاستهلاكي سوف تعمل على خلق دخل اضافي لكل من العمال والمنتجين وهذا يحفزهم على زيادة استهلاكهم بمعنى اخر ان الية عمل المضاعف

سوف تبدأ في حركتها هنا فتعمل على احداث متغيرات متراكمة في الانفاق الاستهلاكي متأثرة بالزيادة الاولية في الأستهلاك ويمكن توضيح هذه الآلية من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{الزيادة المتراكمة في الانفاق} = \text{المضاعف} \times \text{الزيادة الأولية في الأستهلاك}$$

وإذا طبقنا هذه الصيغ نحصل على:

$$300 = 75 \times 4 = \text{الزيادة المتراكمة في الانفاق}$$

اي اننا نلاحظ ان خفض الضرائب بمقدار 100 ادى الى زيادة الانفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار 300 وهذا جاء بفعل التأثير الذي تركه عمل المضاعف على الانفاق. ان تخفيض الضريبة يؤدي الى زيادة كل من الادخار Saving والاستهلاك Consumption بمقدار حاصل ضرب الميل لكليهما في مقدار الضريبة المخفضة كما ذكر في المعادلات السابقة ، و الميل هنا نقصد به الميل الحدي للادخار MPS والميل الحدي للأستهلاك MPC وهكذا تستمر هذه العملية. ويمكن استخراج الزيادة المتراكمة في الأستهلاك والادخار من خلال الصيغ الرياضية التالية:

$$\text{الزيادة المتراكمة في الاستهلاك} = \text{المضاعف} \times \text{الميل الحدي للأستهلاك} \times \text{مقدار الضريبة}$$

الزيادة المتراكمة في الادخار = المضاعف × الميل الحدي للادخار × مقدار الضريبة.  
بقي ان نشير الى كيفية تحديد الكمية المرغوبة من الضريبة المخفضة؟ يمكن هذا بعد التعرف على الكمية المرغوبة من المحفزات المالية أي مقدار الزيادة في الانفاق الاستهلاكي من اجل احداث تغييرات في الطلب الكلي. وكذلك معرفة الميل الحدي للأستهلاك MPC اذ انه يلعب ورأ مهماً هنا ايضاً. وهذا من خلال المعادلة التالية:

التخفيض المرغوب في الضريبة =

المحفزات المالية المرغوبة

الميل الحدي للأستهلاك

فإذا كانت المحفزات المالية هنا 300 وكان الـ (MPC) 0.75 فإن التخفيض المرغوب

$$\text{في الضريبة} = \frac{300}{0.75} = 400$$

أي ان 300 سوف تذهب الى الانفاق الاستهلاكي و 100 للادخار وهذا كله سوف يعمل على معالجة الفجوة في الطلب الكلي.

نستنتج ان الوحدة النقدية للضريبة المخفضة اقل اثراً تحفيزياً من الوحدة النقدية للانفاق الحكومي او المشتريات الحكومية Government Purchases على الطلب الكلي ذلك ان تخفيض الضرائب بمقدار معين يحدث تغيراً اقل في الأستهلاك في حين ان تغيير الانفاق الحكومي بمقدار معين يحدث تغيراً اكبر في الأستهلاك. وهذا لايعني الغاء اهمية تخفيض الضرائب بل ان التغير فيها يتطلب حجماً اكبر من التغير في الانفاق الحكومي من اجل التأثير على الطلب الكلي.

## 2- الضرائب والاستثمار

يلعب الانفاق الاستثماري investment spending شأنه شأن الانفاق الاستهلاكي دوراً كبيراً في التأثير على الطلب الكلي لأنه من مكوناته الاساسية عليه لا بد من دراسته ومعرفة الكيفية التي يؤثر فيها على الطلب الكلي من زاوية الضرائب.

هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الاستثمار يمكن ذكر اهمها:

1- التوقعات: تلعب التوقعات دوراً مهماً في التأثير على حجم الاستثمار في البلد من

حيث التفاؤل والتشاؤم فاذا كانت توقعات المستثمرين متفائلة فإن حجم الاستثمار

سوف يزداد ولكن اذا كانت توقعاتهم متشائمة فان حجم الاستثمار سوف ينخفض.

2- التقدم التكنولوجي: ان الاختراعات والاكتشافات التكنولوجية تؤدي بطبيعة الحال الى ترك الاستثمار في الصناعة القديمة والاستثمار في الصناعة الجديدة لأن الطلب سوف يكون عليها عالي بفعل التقدم الذي ادخل عليها مثل الاستثمار في الحاسوب والبرامجيات والانترنت...

3- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من اهم العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار حيث يرتبط هذا الاخير بعلاقة عكسية معه على اعتبار ان سعر الفائدة يعده المستثمر تكلفة تضاف الى تكاليف الاستثمار فإذا كان سعر الفائدة مرتفع فأن حجم الأستثمار سوف ينخفض واما اذا كان سعر الفائدة منخفض فأن حجم الاستثمار سوف يرتفع.

بالاضافة الى هذه العوامل فأن الضرائب لها اثر كبير على حجم الأستثمار اذ ان المستثمرين يخططون لأستثماراتهم بناء على توقعاتهم للأرباح فاذا كان حجم الأرباح كبير ولكن الضرائب المفروضة على ارباح الشركات كبيرة مما يعني تقليل حجم هذه الارباح هذا يجعلهم يحجمون عن الاستثمار، والعكس في حالة تخفيض الضرائب، وكل زيادة في وحدة نقدية واحدة من الاستثمار سوف تعمل على زيادة الاثر على الطلب الكلي من خلال الية المضاعف.

### السياسة المالية وتقييد الطلب الكلي

لا تقتصر مهمة السياسة المالية على تحفيز مكونات الطلب الكلي، بل تتعدى مهمة السياسة المالية الى مهمة اخرى وهي تثبيط او تقييد الطلب الكلي عندما يخرج عن مستوى التوازن ويتعدى العرض الكلي ويصبح اكبر منه حيث تكون نقطة التوازن هذه نقطة مرغوبة في الاقتصاد فيتحقق عندها العمالة الكاملة والاقتصاد في مستوياته العليا من الانتاج. وعندما يصبح الطلب الكلي اعلى من العرض الكلي فأن هذا يعني ان موجة من الأرتفاع المستمر في المستوى العام قد حصلت بعبارة اخرى ان فجوة تضخمية حصلت بين العرض الكلي والطلب الكلي.

وقد وضعت العديد من النظريات التي تحاول معالجة هذه الفجوة التضخمية سوف نستعرضها تبعاً لتسلسلها الزمني:

### أولاً: الكينزيون

يرى الكينزيون ان النفقات التي تدخل في انتاج السلع والخدمات ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاسعار لتلك السلع والخدمات وبالتالي فإن التغييرات التي تحصل لتلك الاسعار سوف تلعب دوراً كبيراً في احداث تغييرات في تلك النفقات الانتاجية ولما كان العمل العنصر الانتاجي الاساسي الداخل في النفقات الانتاجية وبالتالي الاجور فإن هذه الاخيرة تلعب دوراً كبيراً ايضاً في تحديد الاسعار للسلع النهائية والخدمات. ولما كانت الاجور النقدية تتأثر – بحسب وجهة نظرهم – بعاملين اساسيين هما مستوى النشاط الاقتصادي او الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد من رواج او كساد حيث ان الاجور النقدية ترتفع في حالة الانتعاش وتهبط في حالة الركود، والعامل الثاني هو مستوى الاسعار والاجور في السنوات السابقة.

وعليه فإن الاجور والاسعار لايمكن احداث تغييرات فيها من خلال ادارة الطلب ومن هنا فإن العمال لن يفسروا سلوكهم او توقعاتهم تجاه التضخم بصورة سريعة بل سوف تكون استجابتهم تتسم بالبطء تجاه التضخم، وهكذا يرى الكينزيون ان تخفيض التضخم يتم من خلال اتباع سياسة مالية مقيدة، ولكن اجريت دراسة من قبل الكينزيين انفسهم مثل جورج بيرري G. Perry وارثر اوكون A. Okun وجدوا من خلالها ان اتباع سياسة مالية ونقدية مقيدة سوف يؤدي الى تكاليف كبيرة على اعتبار انهم يرون ان هناك تبادلاً بين التضخم والبطالة في الأجل القصير أي ان خفض التضخم يعني القبول بزيادة في البطالة لذلك اوصت هذه الدراسات باتباع سياسة مالية ونقدية اقل توسعاً مع ترشيد الاسعار والاجور.

## ثانياً: النقديون

يرى انصار هذه المدرسة ان معالجة التضخم تتم من خلال التخفيض التدريجي لعرض النقود لأن هذه العملية – بالاضافة الى تخفيضها لمعدل التضخم – تنطوي على امرين اساسيين هما:

1. عدم حصول اثار عكسية على النشاط الاقتصادي من خلال التخفيض المتدرج لعرض النقد لأن تغيير عرض النقد بصورة حادة وسريعة سوف يؤدي الى اثار عكسية على النشاط الاقتصادي وبالتالي عدم الوصول الى الاهداف المنشودة من السياسة.

2. التخفيض الى ادنى حد ممكن من التكاليف المنضوية على تخفيض التكاليف لانهم يرون، على ان هناك تبادلاً في الاجل القصير على الاقل بين التضخم والبطالة.

وعلى العكس مما يردده الكثير من اقتصاديين لا يختلف النقديين عن الكينزيين كثيراً فيما يتعلق بفعالية السياسة المالية على الاقل في الاجل القصير غير ان النقديين يشترطون لهذه الفعالية حدوث تغييرات في عرض النقود فإذا حدثت هذه التغييرات فأنها سوف تكون فاعلة في الاجل القصير والاجل الطويل معاً. في حين ان الكينزيين يرون ان للسياسة المالية فاعلية حتى بدون هذه التغييرات في عرض النقود فالخلاف بينهم يرتبط بادخال عرض النقد ام لا، وكلاهما متفق على فعاليتها في الاجل الطويل.

ولكن نقطة الاختلاف فيما يتعلق بتخفيض التضخم بين المدرستين هي ان النقديين يرون ان ترشيد الاسعار والاجور لا يؤدي الى تخفيض التكاليف المنضوية عليها عملية تخفيض التضخم حيث يرون عدم فعالية الرقابة عليها بالاضافة الى انها لا تؤدي الى تخصيص الامثل للموارد فضلاً عن انها لا تتفق مع الأسس التي بني عليها النظام الرأسمالي من الحرية الاقتصادية.

## ثالثاً: التوقعات العقلانية

يعتقد اصحاب هذه النظرية ان التضخم يمكن ان يخفض من خلال اتباع سياسة نقدية اقل توسعية وبما ان العمال يبنون توقعاتهم على المعلومات المتوفرة لديهم – حسب التوقعات



العقلانية – فأنهم سوف يتوقعون تضخماً أقل وهذا لا بد ان يؤدي الى تعديل في الاجور والاسعار.

ولما كان اصحاب هذه الفرضية لا يقولون بالتبادل بين التضخم والبطالة حتى في الاجل القصير فان معالجة التضخم لديهم لا تصاحبها أي تكاليف وفي حقيقة الامر فأن هذا الرأي فيه خروج عن حدود المنطق الاقتصادي لان كل اجراء او سياسة اقتصادية لا بد ان يترافق معها شيء من الكلفة ومن هنا قدم وليم فلنر W. Fellner فرضية سماها ((فرضية الاقتناع بما تفعله الحكومة)) فأذا قام صانعو السياسة الاقتصادية بتقديم سياسات اكثر حسماً واقناعاً أي ان الحكومة اذا ما عملت على ايجاد سياسة معاكسة للتضخم فأن الافراد سوف يتوقعون انخفاضاً فيه حتى وان كان هذا يتطلب وقتاً ليس بالقصير.

#### رابعاً: اقتصاديو جانب عرض

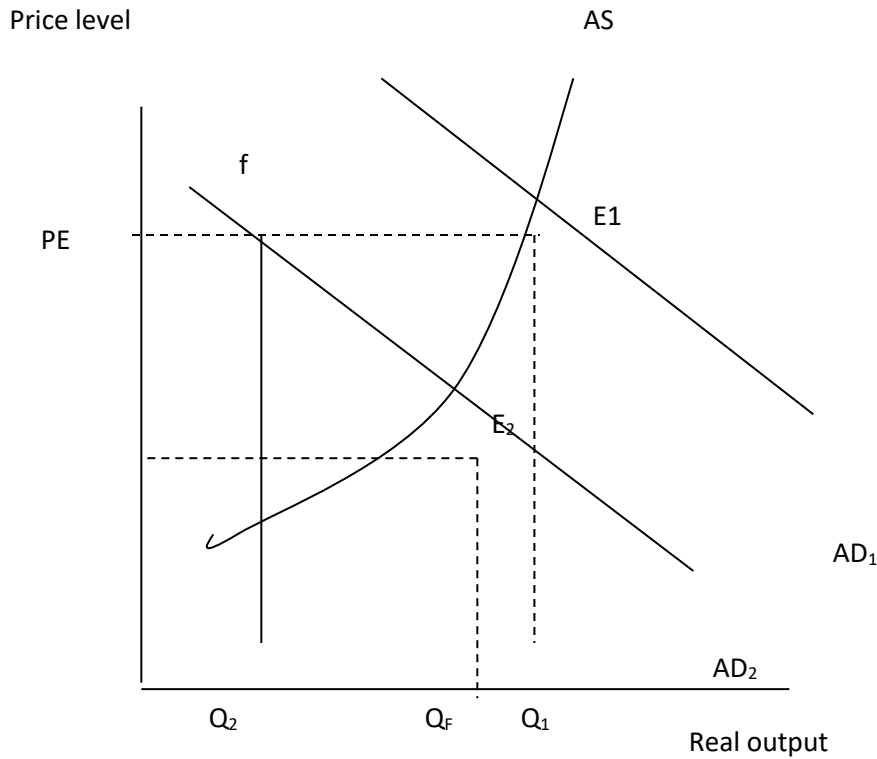
يعتبر منظرو هذه النظرية ان تطبيق برنامجهم الاقتصادي الذي يركز على دعمتين اساسيتين هما التخفيض الحاد في الضرائب والعودة الى قاعدة الذهب سوف يجعل من الاجور والاسعار تزداد بسرعة مسيطر عليها وبالتالي فان توقعات الافراد تجاه التضخم سوف تتغير.

لان هذه السياسات التي يوصون بها اذا ما طبقت سوف ينمو العرض الكلي بوتيرة عالية وبالتالي ستكون هناك مستويات عالية من الناتج والتوظيف ومستوى منخفض في الاسعار وهذا يعني ان العرض الكلي يكون اكبر من الطلب الكلي في مرحلة الاستقرار. وحيث يرى هؤلاء عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة فأن سياسة تخفيض التضخم لا تصاحبها تكاليف.

ولكن بعد ان وضحت المعالجات النظرية للتضخم من خلال المدارس المختلفة يرد هذا التساؤل وهو كم علينا تخفيض الطلب الكلي من اجل ردم الفجوة التضخمية وهذا السؤال يوحي ضمناً ان التضخم هنا ناشئاً من الزيادة في الطلب الكلي وهذه الفجوة التضخمية

جاءت بفعل هذه الزيادة ولما كانت السياسة المالية لاتعمل على جانب واحد من الطلب الكلي أي انها وبأستخدام ادواتها تعمل على تحفيز الطلب الكلي ورفعها الى مستوى الاستقرار والتوازن في حال انخفاضه دون هذا المستوى بل انها وبأستخدام هذه الادوات نفسها تعمل على تقييد الطلب الكلي وخفضه والعود به الى مستوى الاستقرار والتوازن أي ان السياسة المالية مستعدة للتقييد كما انها عملت على التحفيز. وهذا التقييد يظهر عند حصول الفجوة التضخمية التي يمكن توضيحها من خلال شكل البياني الآتي:

### الفجوة التضخمية



نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان نقطة التوازن الاولية هي عند  $E_1$  حيث يتقاطع منحنى العرض الكلي  $AS$  مع منحنى الطلب الكلي  $AD_1$  ومستوى الاسعار عند  $PE$  وهذا يدل

على وجود فجوة تضخمية مقدار  $QF - Q_1$  بمعنى اخر ان التوازن الذي يحقق الاستخدام الكامل ويكون عنده التضخم في ادنى مستوياته هو عند تقاطع  $AD_2$  و  $AS$  أي عند النقطة  $E_2$ . وعليه لابد من العودة بالمنحني  $AD_1$  الى  $AD_2$  وحتى يتحقق هذا الامر لابد من استخدام ادوات السياسة المالية وكما ان هذه الادوات عملت على تحفيز الطلب الكلي ورفعته كما لاحظنا هذا في حالة وجود الفجوة الركودية كذلك فإن هذه الادوات لها القدرة على تقييد الطلب الكلي وخفضه والعودة الى حالة التوازن ولكن الامر المختلف هنا هو اننا نستخدم ادوات السياسة المالية بشكل معاكس أي نعمل على تخفيض الانفاق الحكومي، زيادة الضرائب او تخفيض المدفوعات التحويلية.

ولكن قبل ان يتم استخدام هذه الادوات وتعمل على تخفيض من تريد تخفيضه او زيادة من تريد زيادته لابد من التعرف اولاً على المقدار الذي يجب ان يخفض به الطلب الكلي  $AD_1$  وهل ان هذا الانخفاض مساوي للفجوة التضخمية ام اكبر منها بحيث نعود الى مستوى الاسعار عند  $PF$ .

هنا لابد من التعرف على حجم التمدد في الطلب الكلي  $AD$  فنلاحظ من خلال الشكل ان التمدد في الطلب الكلي ليس بمقدار الفجوة التضخمية الذي هو  $QF - Q_1$  بل هو اكبر منها اذ ان مقداره  $Q_2 - Q_1$  وحتى نصل المستوى المنخفض من التضخم واستقرار الاسعار عند النقطة  $E_2$  حيث ينتقل مستوى الاسعار من  $PE$  الى  $PF$  وايضاً لابد ان تتحرك النقطة  $E_1$  الى  $F$  حتى يتحقق هذا الأمر.

وخلاصة القول ان مقدار التخفيض في الطلب الكلي  $AD$  لابد ان يكون ضعف حجم الفجوة تضخمية حتى تكون التعقيدات السياسية المالية من خفض الانفاق الحكومي اوزيادة الضرائب دقيقة. ولنفترض ان مقدار الفجوة التضخمية هنا 300 بالضرورة لابد ان يكون التخفيض في الطلب الكلي ضعف

السياسات المالية/ قسم الاقتصاد/ المرحلة الثالثة/ 2020-2021/ الكورس الثاني  
أ.د ميثم العيبي اسماعيل، أ.م.د عصام عبد الخضر سعود ، م.د اسراء سعيد صالح

اما فيما يتعلق بالضرائب فيمكن استخدامها لتحقيق انتقال في منحني الطلب الكلي ايضاً  
من خلال اجراء زيادة فيها فتعمل هذه الزيادة على انتقال هذا المنحني الى اليسار أي انها  
تعمل على احداث تخفيض في الطلب الكلي.

ويحدث هذا التخفيض في الطلب الكلي من حيث ان الضرائب لها اثر مباشر على الدخل  
المتاح ومن مواجهة هذه الزيادة في الضرائب من قبل الافراد فأنهم سوف يضطرون الى  
تخفيض كل من انفاقهم الاستهلاكي والادخاري وهذا التخفيض في الاخيرين يعتمد  
بطبيعة الحال على الميل الحدي للاستهلاك MPC و الميل الحدي للأدخار MPS وبعد  
ذلك تبدأ الية المضاعف بالعمل وتعمل على خفض الطلب الكلي.

ام المدفوعات التحويلية فأن تخفيضها سوف يعمل على زيادة الضرائب من حيث التأثير  
على الدخل الممكن التصرف فيه لأن تخفيض المدفوعات التحويلية سوف يخفض هذا  
الدخل ومن ثم يعمل على نقل الطلب الكلي AD الى المستوى التوازني.